

## في الثقافة العربية والقيم والديمقراطية

أحمد عوض الرحمون

مفكر من سوريا.

### مقدمة

الثقافة والمثقفون وأزمة الثقافة والمثقفين والقيمة والإرادة والالتزام والعولمة والديمقراطية مفاهيم شاع استعمالها في خطابنا اليومي وكثر الخلاف في شأنها. وقد نشأت هذه المفاهيم وتطورت، شأنها شأن أي ظاهرة لغوية أخرى، في سياق التطور الاجتماعي للجماعات الإنسانية.

إن هذا البحث ليس دراسة استقصائية تاريخية لهذه المفاهيم، لكنه محاولة لربطها بظروف وشروط نشأتها في وطننا العربي الذي عانى الاحتلال والتمزق، واستقل لاحقاً استقلالاً منقوصاً، ويعاد استعمار بعض من أجزائه استعماراً مباشراً في أيامنا الراهنة كما هو حال فلسطين، والجولان في سوريا، والعراق.

إن استقراء اللغة يسعفنا في مهمتنا، فاللغة هي حامل الإرث الحضاري الثقافي الإنساني من جيل إلى آخر. والثقافة عملية معرفية معقدة متطورة أبداً تعكس تطور المجموعة البشرية في سياق معيشتها وتكاثرها، وفي سياق تفاعل أفرادها في ما بينهم، وفي سياق تفاعلهم مع المجموعات البشرية الأخرى، ومع الوسط الذي يعيشون فيه.

ولما كانت المجموعات البشرية الحالية، كما تبين دراسة المورثات (الجينات) والمستحاثات البشرية، تنتمي إلى مجموعة بشرية واحدة، خرج قسم منها من شرق أفريقيا قبل نحو ٢٤٠,٠٠٠ سنة، وانتشر في الشرق الأوسط ومن ثم إلى بقية أرجاء العالم، فلنا أن نتوقع وجود تقاطعات في ثقافات مختلف المجموعات البشرية المعاصرة، تعكسها ما تعنيه كلمة «ثقافة» في لغاتها.

## أولاً: الثقافة والمثقفون والالتزام الثقافي

الثقافة والمثقف مشتقان في اللغة العربية من الفعل الثلاثي «ثَقَّفَ». ويحدد القاموس المحيط للفيروزآبادي معنى هذا الفعل كالتالي: «ثَقَّفَ ثَقْفًا وَثَقْفًا وَثَقَافَةً صَارَ حَازِقًا خَفِيفًا فَطْنًا». أي أن الثقافة هي صيرورة الشخص ومن ثم المجموعة إلى الحذق والخفة والفطنة. والفطنة هي إحكام العقل أثناء التبصر بأمر ما ومعالجته. إن الثقافة هنا مظهر إنساني لأنها مربوطة بتوافر العقل المقصور توافره على الإنسان العاقل. والصيرورة في هذا التعريف عبارة عن تحول كمي، في شروط ممارسة نشاط ما، يؤدي إلى تحسن في أدائه دون المجيء بحالة جديدة، بحيث يصبح أداء هذا النشاط أسهل وأكثر إتقاناً. وفي سهولة تنفيذه وإتقانه يكمن معنى الحذق والخفة المرتبطين بدورهما بالمران والتدرب.

ومن هذا المنظور فإن أي نشاط أو أمر يبرع فيه ممارسُهُ عبر المران والمواظبة عليه دون أن يغير من الحالة الموجود عليها، تغييراً نوعياً، يَدْخُلُ في عداد الثقافة. وبناء على ذلك، فإن الاسكافي المتمكن من مهنته مثقف، والشاعر المتمكن من قَرَض الشعر مثقف، والطبيب المتمكن من طبه مثقف، والبارع في الفكر السياسي، أو الاقتصادي، أو في مجال آخر محدد من مجالات العلم هو مثقف في مجاله. ذلك هو المعنى العام العادي للثقافة والمثقف. ويدخل في عداد مثقفي هذا الضرب من الثقافة، في المجال الفكري، المفكرون المحافظون المقاومون لكل تجديد.

وإذا زاد التحول الكمي في شروط ممارسة نشاط ما عن حدٍّ معين (عتبة حرجة) صار تحولاً كيفياً أو نوعياً يؤدي إلى ظهور حالة جديدة أرقى من الحالة السابقة التي تمَّ التحول عنها. وفي هذا السياق يفهم استطراد القاموس المحيط في شرح معنى هذا الفعل: «ثَقَّفَهُ تَثْقِيفاً أَيْ سَوَّاهُ». هنا نحن أمام حالة موجودة بالفعل ولكنها غير سوية، تمت معالجتها بقصد التغيير في شروط وجودها والتحول بها إلى حالة جديدة سوية أفضل وأرقى.

إن الثقافة والمثقفون مرتبطون هنا، في الوقت ذاته، بحالة وبنقيضها (حالتا عدم الاستواء والاستواء). والثقافة من هذا المنظور ليست مجرد مهارة وفطنة بل هي أيضاً التزام بالصيرورة إلى تغيير يُنتِج حالة عينية جديدة أرقى. والمثقفون، وفقاً لهذا المنظور أيضاً، هم أولئك الناس الذين مهرّوا في مجالاتهم وشيدوا معرفة تراكمية جعلتهم قادرين على إدراك أن أوضاع أنشطتهم ومجتمعهم أو مجتمعاتهم غير سوية، وأنها قد بلغت من التردي حداً يستلزم تغيير شروطها وصولاً إلى إبداع نوعية أرقى من الأنشطة والمجتمعات، فالطبيب المبدع الذي يلزم نفسه بإبداع أساليب علاجية جديدة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الصحة إلى مستوى أرقى هو مثقف ملتزم، وكذلك الأمر بالمفكر الذي يحلل واقعه ويستشف توجهاته المستقبلية الممكنة ويعمل على تغيير الحال، وفقاً لتلك التوجهات، إلى حال أفضل هو مفكر مثقف ملتزم... الخ.

ولا يختلف المعنى السابق للثقافة كثيراً عما ورد في قاموس ماريام ويبستر (Merriam Webster) الإنكليزي. فالثقافة (Culture) بالنسبة إليه هي:

«Improvement of the mind, tastes, and manners through careful training»

أي «تحسين العقل والأذواق والأساليب عبر التدريب الجاد»<sup>(١)</sup>.

والالتزام الثقافي، بما في ذلك جانبه الفكري، التزام مرهون، بحد ذاته، بحالة عينية محددة ينسب إليها؛ فهو من هذا المنظور التزام نسبي. إن المثقفين الملتزمين جميعاً بالمشروع النهضوي العربي، على سبيل المثال، قد لا يكونون ملتزمين جميعاً بقضية أخرى، فكرية، أو اجتماعية أو علمية.. الخ، فقد تتباين آراؤهم فيها ومواقفهم منها. كما أن بعضاً من نقاط هذا المشروع تستقطب غير الملتزمين به دونما التزام منهم بمجمله. وتنتج نسبة الالتزام عن نسبة النفع الذي يمكن أن يحصل من الأمر الملتزم به، فالنفع الذي يعطيه تجسّد المشروع النهضوي العربي حقيقة عملية هو أكبر بالنسبة إلى مؤيديه، وأقل بالنسبة إلى معارضيهِ، ولا سيما إذا كانوا من المستفيدين من أوضاع التجزئة والتخلف التي يقضي عليها هذا المشروع. ويتلاءم الالتزام الثقافي النسبي مع كون المجتمع، بكافة طبقاته وفئاته الاجتماعية، حالة عينية متطورة أبداً، أي نسبية على الدوام. ولأن المجتمع متطور باستمرار فإن الأوضاع الثقافية فيه في تطور مستمر. ومن ثمّ فليس من مكان للمطلق في حيز الحياة الاجتماعية، وفي ما ينبثق عنها من مظاهر ثقافية فكرية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو فنية.. الخ. ويؤدي الالتزام دوراً إيجابياً إذا كانت القضية من ذلك النوع الذي يسهم في التقدّم. أما إذا كانت القضية تنتسب إلى زمرة القضايا المعوقة للتقدّم فإن الالتزام بها يرتدي طابعاً سلبياً ويقوّي من عوامل كبح التطور في المجتمع فيتجه هذا المجتمع إلى نوع من الغيبوبة الحضارية، بينما تواصل المجتمعات التي تأخذ بأسباب الرقي تقدّمها وارتقاءها.

وبما أن المثقف هو في نهاية المطاف نتاج مجتمعه بكلّ ما يسود هذا المجتمع من توجهات تطور وتيارات إعاقة لهذا التطور، فلا بدّ للثقافة الملتزمة بالوصول إلى بغيتها من استخدام كلّ الوسائل المعرفية المتراكمة عبر مسيرة التجربة الإنسانية. ومن هذا المنظور، لا يمكن للثقافة إلا أن تكون ثقافة جمعية، عبر مؤسسات جمعية تحيط بكافة جوانب التطور الإنساني الحضاري، وتسخره لصالح مجتمعه، ثمّ لصالح المجتمعات الإنسانية الأخرى.

## توسيع مفهوم الكتلة التاريخية

وفي إطار هذا التحديد العام الشامل للثقافة والمثقفين يمكن توسيع مفهوم الكتلة التاريخية، الخاص بالمشروع العربي النهضوي الذي طرحه الدكتور خير الدين حسيب في مقالته المعنونة «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة

خاصة إلى حالة العراق» المنشورة في مجلة **المستقبل العربي**<sup>(٢)</sup>. تضم الكتلة التاريخية التي يذهب إليها الدكتور حسيب التيارات القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية. ومن الواضح أن هذه التيارات هي فقط تيارات الأمة الفكرية وهي تندرج تحت جانب الثقافة الفكري، ومتقفوها هم مثقفو الفكر السياسي. وفي ظلّ التعريف العام للثقافة والمثقفين يمكن أن تضاف إلى كتلة مثقفي الفكر السياسي هؤلاء مكونات ثقافية أخرى فردية وجمعية، تندرج تحت مفهوم الثقافة العام من مثل:

– منظمات المجتمع المدني التي تترضي مبادئ المشروع ولا يربطها بأعدائه أي رابط مباشر كان أو غير مباشر.

– الشخصيات المستقلة المتميزة وغير المنضوية تحت راية الأحزاب السياسية والتي تتصف بالنزاهة وبعد النظر والتفاني في خدمة المشروع، سواء كانت شخصيات اقتصادية أو فكرية أو دينية أو إعلامية أو علمية.

– مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة والمهتمة بالشؤون الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والعلمية، وكذلك الجمعيات النازمة لمثقفي هذه المجالات من مثل جمعيات العلوم الاقتصادية والسياسية وما شابهها من جمعيات في شتى فروع المعرفة التي تدعم التوجه الوحدوي.

– الجامعات والاتحادات والنقابات المهنية والحرفية التي تدعم التوجه النهضوي العربي الوحدوي.

## ثانياً: القيم والإرادة

والثقافة البناء أو الملتزمة التزاماً إيجابياً، أيّاً كان مجالها، والتي تدفع باتجاه التقدم والرقى ثقافة ترتكز على قيم نبيلة. والقيم، نبيلة وغير نبيلة، مفاهيم وآليات نتجت، وتنتج من تعقد وتطور التنظيم الاجتماعي للمجموعات السكانية، غايتها الضبط والتنظيم الأخلاقي لتصرفات الأفراد والجماعات تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، عبر مقابلة القيمة النبيلة بنقيضها: القيمة غير النبيلة أو الهابطة. ولكل نوع من القيم أنصار. والسجال بين هؤلاء الأنصار هو في حقيقة الأمر سجال بين القيم ذاتها. وإن غلبت القيم الهابطة في مجتمع ما، فذلك دليل على أزمة قيم يعانيها هذا المجتمع. وعلى الفكر الاجتماعي أن يعاين مظاهر هذه الأزمة ويحدد أسبابها، ويقترح بدائل الإصلاح الديمقراطية الممكنة. كما أنّ من مظاهر أزمة المجتمع القيمية تسوية الخلافات، بشأن تبني هذه القيمة أو تلك، بالقوة. فقيمة الصدق نقيضها قيمة الكذب، وقيم الجمال نقيضها قيمة القبح، وقيمة العدل نقيضها قيمة الظلم... الخ.

(٢) انظر: خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة

خاصة إلى حالة العراق»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦ (شباط/فبراير ٢٠٠٧)، ص ٦ - ٢٧.

إذاً فسلم القيم المتقابلة هو الأساس الذي يبنى عليه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري الذي يسود المجتمع. ونظراً إلى أن المجتمع دائم التطور وفقاً لقوانين وآليات اجتماعية تعمل على المدى الطويل، فإن القيم يداخلها التبدل والتطور على المدى الطويل أيضاً؛ مما يستوجب ظهور قيم معدلة وربما جديدة، أو كليهما معاً. وتؤدي هذه القيم المعدلة أو الجديدة، بدورها، إلى تبدل في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسود المجتمع. ومما لا شك فيه أن الحياة الثقافية بما في ذلك جانبها الفكري تتأثر بتلك التبدلات التي تطرأ على سلم القيم مما يجعل أفكار الأمس قد لا تصلح لليوم، وأفكار اليوم قد لا تصلح للغد. وإن بدا أن قيماً، وبالتالي أفكاراً، قد سادت في ماضي الزمان ما تزال صالحة حتى أيامنا، فإن ذلك يعود إلى أن عملية البناء الحضاري هي عملية تواصل متراكم، ومن ثم فمن المستحب التشديد على العمل بهذه القيم التاريخية البناء لأنها تكون قد رسخت، في سياق التطور الاجتماعي، في الضمير الاجتماعي عبر ترسخها في الضمير الفردي. ولا شك في أن القيم تؤدي دورها في اندماج فئات المجتمع الواحد، وفي تنافرها وتنازها أيضاً. ومن ثم، وفي حال عدم الانتصار بالقوة للقيم غير النبيلة، فإن البقاء سيكتب للقيم النبيلة التي تستقطب أكبر قدر من فئات المجتمع، وتؤول إلى تراجع تلك القيم التي هي مصدر للفرقة والتناذب.

وعالم القيم في وطننا العربي تتحكم به اعتبارات عدة، منها ما هو ديني، ومنها ما هو مرتبط بالتحول الاجتماعي والاقتصادي، ومنها ما هو متعلق بوجودنا في هذا العالم إلى جانب مجتمعات إنسانية أخرى قد بلغت شأناً عظيماً في التقدم العلمي والاقتصادي ليس بمقدورنا ألا نتأثر بها.

## ١ - قيم المجتمع العربي في ظل الاحتلال العثماني

إن قاطرة ركب الحضارة العالمية الحديثة هو المجتمع الصناعي الجمعي الغربي الذي تلازم نشوؤه وتطوره الأولي مع نشوء وتطور الدولة القومية الغربية. وما من شك في أن هذا المجتمع قد أفرز قيماً الخاصة به. ولا يمكن للمشروع العربي القومي الوحدوي النهضوي أن يجعل هذه الأمة تأخذ مكانها في مصاف الأمم الراقية المسؤولة عن بناء الحضارة العالمية إلا إذا اعتمد التصنيع القاطرة التي تجر بقية القطاعات الاقتصادية لأمتنا؛ فالأهم التي تصنع الحضارة اليوم، والأهم التي يتوقع لها أن تنتقل إلى مرتبة صناع الحضارة هي الأمم الصناعية التي تنتج المقومات المادية للحضارة الإنسانية. ولا شك في أن مجتمعاً كهذا سيخلق قيماً الجديدة، وستتطور هذه القيم كما وكيفاً بمقدار تطور هذا المجتمع. وفي الوقت نفسه، ستدخل هذه القيم في مجابهات مع قيم أخرى سالفة، قد تأخذ شكل الصراع. وانتشار قيم المجتمع الصناعي مرتبط بتوافر القائمين على التصنيع على إيمان بضرورة أن تشق علاقات الإنتاج الصناعي طريقها بثبات، إيمان يترجم إلى إرادة صلبة ترتقي بهذا الإيمان إلى مرتبة الفعل المنظم الهادف، وبتوافرهم على القدرة على التصدي للمعرقلين المتضررين من العلاقات الجديدة. وبالرغم من قصور القطاع الصناعي في الدولة القطرية العربية، فإنه قد أدى إلى

خلخلة واضمحلال بعض القيم القديمة واختفاء قيم أخرى. كما أدى إلى إحداث تبدل اجتماعي غير متجانس، تتزامن فيه وتتجاوز قيم التراكيب الاجتماعية السابقة مع القيم التي أفرزتها التحولات الصناعية الناشئة حديثاً؛ مما أفسح المجال لظهور صراع فعلي بين مختلف الكتل الاجتماعية والمؤسسات والقيم الثقافية المنتمية إلى القديم والحديث، لا بل إن المؤسسة الواحدة قد لا تنجو من مثل صراع كهذا. كما أدى عدم التجانس هذا إلى أن تصبح الاصطفافات الاجتماعية، في جزء كبير منها، مرهونة بالأهواء وبالولاء للشخص والطائفة والعشيرة والحزب والمذهب.. الخ.

وعلى هذا النحو فإن القصور في تطور القطاع الصناعي لا يؤدي فقط إلى ضعف المجتمع الصناعي، بل يؤدي أيضاً إلى تقوية العلاقات الطائفية والعشائرية والأسرية: السمات المميزة لمجتمعاتنا العربية التقليدية في عهد السيطرة العثمانية. ومن المؤكد أن مقارنة بين الواقع الاجتماعي العربي عشية سقوط الحكم العثماني، والواقع الاجتماعي العربي المعاصر، تظهر أن قيم مجتمعاتنا العربية الراهنة ليست بمختلفة جداً عن قيم المجتمع التقليدي في حقبة السيطرة العثمانية.

لقد ظلّ المجتمع العربي، ومن ثمّ قيمه، أثناء الاحتلال العثماني على انقسامه الذي كان سائداً أيام الحكم المملوكي، إلى أقلية أجنبية حاكمة وأكثرية عربية محكومة، فالحاكم الأجنبي لم يكن مهتماً بواقع حال المحكومين بل كان همه الحصول منهم على أكبر قدر من الأموال اللازمة لعيشه الباذخ ومغامراته العسكرية. وأمام الهموم المعيشية تقوِّع المحكومون العرب ضمن كياناتهم الاجتماعية في الريف والبادية والمدن، متمسكين بقيمهم التي أدت دوراً كبيراً في المحافظة على هذه الكيانات، كنوع من الدفاع السلبي ضدّ التبدلات والأخطار.

لم يعر الحكم العثماني أهمية للقطاع الصناعي، ولا لسواه من أساليب الإنتاج في الوطن العربي، لأنه ما كان يستمد شرعيته من موقعه بالنسبة إلى أساليب الإنتاج السائدة بين ظهرائي أقاليمه، بل كانت شرعية وجوده شرعية دينية، باعتباره نفسه وريثاً غير مباشر للخلافة العباسية. وقد أدى تجاهله ضرورة تطوير أساليب الإنتاج إلى أن يكون التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي القيمي الصفة المميزة لكل أقاليم الخلافة العثمانية، بما فيها وطننا العربي الكبير.

وعشية سقوطه كانت العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي الزراعي، وبالتالي القيم، علاقات وقيماً تنم عن تناقض فاضح ومعوق للإنتاج بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين العاملين في هذه الأراضي، فالقيم السائدة هي قيم الاستغلال والظلم وما ماثلها من قيم غير نبيلة، مما حال دون أن يكون هذا القطاع قطاعاً رائداً في التطور الاقتصادي.

إن العلاقات الاجتماعية التي تنظم هذا القطاع الزراعي تركز على كون الأسرة الريفية وحدة الإنتاج والاستهلاك الرئيسية، ولذا فالعلاقات السائدة فيه هي علاقات بين الأسر وليس بين الأفراد. فقيمة الانتماء التي توفر له استقراره النفسي، مصدرها هنا الأسرة وليس الفرد

المسؤول (الفردية المسؤولة هي قيمة من قيم المجتمع الصناعي)، فالفرد هنا هو ابن الأسرة، ولا يمكن حلّ قضاياها خارج نطاق الأسرة. وغالباً ما كانت تتداخل مع العلاقات الاجتماعية الأسرية الريفية هذه علاقات عشائرية حيثما كانت منابت هؤلاء الفلاحين بدوية، أو كانت مواقعهم الجغرافية قريبة من البادية.

وعشية انهيار الحكم العثماني في الوطن العربي ظلت العلاقات الاجتماعية في القطاع الزراعي محكومة بالعرف العائلي والقبلي، والديني وحتى المذهبي، فالفرد فيها هو عضو في هذه البنى الاجتماعية، وشعوره بالمسؤولية تجاه البنى السياسية المتعلقة بالحكم بما في ذلك السلطنة العثمانية شعور عدم المبالاة وشعور النفور وشعور من يترقب الفرصة للتخلص من إرث ثقيل يجثم على صدره.

كما أنّ أسلوب الإنتاج الرعوي السائد في البادية وفي المناطق الزراعية المتاخمة لهذه البادية تقليدي بطبعه ومحافظ، وسادت فيه العلاقات الاجتماعية العشائرية التقليدية التي تقوم على قيمة الانتماء والولاء للعشيرة. إن الفرد هنا ليس هو ابن الأسرة بل هو ابن العشيرة أو القبيلة، حتى عندما كانت تعترض الفرد مشكلة مع فرد آخر في الفخذ نفسه، أو من فخذ آخر، كان حلها بيد شيخ العشيرة.

وأما في المدينة ولا سيما في مراكزها فقد وجد الحرفيون والتجار وفئات الخدمات الأخرى، بما في ذلك الخدمات الدينية، والفئات التي كانت على تماس مع المراكز التجارية والبعثات الأوروبية ذات المقاصد غير التجارية. وقد كانت العلاقات الاجتماعية التي تسود في قطاع النشاط الحرفي معوقة تلجمه، وتمنعه من أن يتحول إلى نشاط صناعي يحدث تراكمات مالية يمكن استخدامها لتطويره. ولذا فقد ظلّ هذا القطاع محافظاً يتمترس إلى حدّ كبير وراء إرثه وتنظيماته الحرفية الضيقة الأفق.

ومن غير المناسب وصف القيم التي تسود في مدن تلك تركيبها الاجتماعية بأنها قيم مدنية، كتلك التي يتصف بها **المجتمع المدني** في المجتمعات الغربية. لقد نشأ هذا المجتمع المدني في الغرب كردة فعل على المظالم التي رافقت نشوء المجتمع الصناعي وسيادته على بقية القطاعات الاقتصادية في هذه المجتمعات.

وقد كان تجار المدن الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات مالية متراكمة، ومع ذلك فما كان بمقدورهم أن يغردوا خارج سرب المحافظة التي اتسمت بها القيم والعلاقات الاجتماعية، وكان دورهم في تحويل نشاطات البلد الاقتصادية عن وجهتها التقليدية محدوداً.

وبالرغم من التداخل بين الفئات الاجتماعية المذكورة بحكم طبيعة العيش الجمعي المشترك في وطن واحد، فإن المجتمع الذي يتكون منها، وبالتالي القيم النازمة لوجود ونشاط هذا المجتمع، كانا أبعد ما يكون عن الاندماج الاجتماعي. ويزيد من انقسام شخصيته الدعوة إلى قيمة الزهد عن «متاع الدنيا» التي كانت تدعو إليها الحركات الصوفية الإسلامية ذات الانتشار الواسع والتأثير الكبير في معظم أفراد كافة الفئات الاجتماعية. لقد هال هذه

الصوفية رؤية أسباب التغيير الاقتصادي والاجتماعي تتسرب إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية العربية المحافظة بتأثير من الحضارة الغربية، دون أن تفهم قيادتها التي آلت إلى أشخاص محدودي الثقافة، حتمية وإيجابية تسرب كهذا. فوقفت ضدّ تسرب كهذا، وانحصر جلّ نشاطها في حركات طقسية وترداد أدعية وأوراد دينية. ولم يمانع الحكم العثماني في انتشار هذه الطرق ما دامت تقف في وجه الفقهاء والعلماء السنة ذوي القيم المتنورة النبيلة، بل كان لهذا الحكم طرقه الصوفية الخاصة به وخاصة الطريقة البكداشية والتي تعرف في أيامنا بالطريقة النقشبندية. لقد شلت الحركات الصوفية المتأخرة التفكير الإسلامي الحر الذي سبق أن بلغ ذروته على يد ابن رشد، وابن خلدون وأودت به، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى، إلى زوايا ضيقة، بعد أن شكل هذا الفكر النير حجر الأساس في بناء الحضارة الغربية الحديثة.

لقد كانت المؤسسات الدينية صمام الأمان بين الحاكم العثماني والمحكوم، ولذا لم يمانع الحاكم العثماني من رعايتها. ومع ذلك فعلينا أن نعترف لها بأنها قد حافظت على اللغة العربية والسماة العربية والإسلامية للمجتمع العربي.

بيد أن الحكم العثماني، ولضمان استمراره، قد سخر شرعيته الدينية المزعومة للمحافظة على اللحمة الاجتماعية العربية ممزقة (قيمة التفرقة). فبدلاً من أن يقرّب بين الفئات الإسلامية ويجعلها أكثر اندماجاً في بوتقة الوطن المشترك، راح يذكي الخلافات بينها. وهكذا خلق قيمة الانتماء الطائفي ليضاف إلى الانتماءات الاجتماعية الأخرى التي تشكلت بحكم أسلوب الإنتاج الذي تمارسه الفئات الاجتماعية المنتجة. وسيكون هذا الاصطفاف الطائفي الذي رعاه الحكم العثماني كبير الفائدة للاستعمار الأوروبي القادم، وعظيم الضرر على مستقبل المجتمع العربي.

ونظراً إلى أن المؤسسات الدينية الإسلامية لا تشمل أهل الذمة من يهود ومسيحيين، كان لزاماً على الحاكم المسلم العثماني أن يدخلهم ضمن سلطانه عبر تنظيمات اجتماعية دينية خاصة بهم. وقد ساعدت تنظيماته هذه على ترسيخ قيمة غربة المسيحيين العرب في أوطانهم وبين ظهرائي أبناء جلدتهم المسلمين؛ لتدهور شروط قيمة التوحيد القومي العربي، وتزداد شروط حالة قيمة التنافر الاجتماعي تفاقماً.

ومن بين جميع هذه الملل نعمت الملة اليهودية برعاية متميزة من الحكام العثمانيين، وتجمع قسم كبير منها في استانبول بعد إخراجهم من الأندلس مع العرب عقب سقوط الحكم العربي هنالك في القرن الخامس عشر ميلادي. وتنكرت هذه الملة للحكم العثماني في آخر عهده، فأجهزت عليه من داخله، بالتعاون مع القوى الغربية التي كانت تتطلع إلى تقاسم تركة الرجل المريض!.

وبحكم معرفة كنيسة روما الكاثوليكية (المخططة والمنفذة للحملات الصليبية الاستعمارية على المشرق العربي) بوطنية الكنيسة الأرثوذكسية وبقية الكنائس في الوطن



العربي، وبحكم ارتباط المشروع الاستعماري الأوروبي الحديث إلى حد كبير بها، فقد عملت هذه الكنيسة على إيجاد موضع قدم لها بين مسيحيي وطننا الأرثوذكسيين؛ فحاولت شقهم وتحويلهم إلى الكاثوليكية. وقد حالفها نجاح في مسعاها هذا. فما من كنيسة وطنية في وطننا العربي إلا ولها الآن شقٌّ كاثوليكي خارج عنها، ومرتبطة عقائدياً بكنيسة روما الكاثوليكية، كنيسة الغرب الأوروبي التقليدية، أو بالكنائس المنبثقة من كنفسها عبر حركات الإصلاح الديني (البروتستانت وما تفرع عنها من كنائس أخرى كالإنجيليين) التي عصفت بهذه الكنيسة نتيجة الفساد الذي كان مستشرياً في كافة مراتبها الكهنوتية. وقد أدت هذه الكنيسة دوراً مهماً في الأحداث الطائفية التي عصفت بجبل لبنان بين العرب الموارنة المتكثكين والعرب من الطائفة الدرزية. وبلغت هذه الأحداث ذروتها في الاقتتال الطائفي بينهما في العام ١٨٦٠ في جبل لبنان. ودفعت عبر قناصل الدول الأوروبية لدى الحكم العثماني إلى أن يتخذ لبنان وضعاً طائفيّاً بغيضاً ما زال معمولاً به حتى الآن، وما زال عرضة لتدخل السفراء الأجانب في بيروت وأيدي إسرائيل الخفية والمكشوفة، في سبيل المحافظة عليه شوكة في خاصرة أي تحرّك عربي وحدوي يتجاوز الفواصل الطائفية بين فئات المجتمع العربي.

## ٢ - قيم مرحلة الاستعمار الأوروبي ومرحلة الاستقلال منه

لم يكن المستعمر الأوروبي جاداً بإقامة مؤسسات حكم شعبي (ديمقراطي)؛ لأن إقامته لمؤسسات كهذه ورعايتها يعني إخراجها من فردوس نهبه واستغلاله. وأما بعض التغييرات التي أدخلها على البنية الاقتصادية للدولة القطرية العربية المستعمرة فيجب وضعها في سياق سعيه لتسهيل استغلال مواردها الاقتصادية الرخيصة. وبالتالي لم يطرأ تحول كبير على القيم التي رافقت وجوده، فظلت القيم، إلى حد كبير، على ما كانت عليه في المرحلة السابقة، مع تركيزه على ترسيخ قيم الفرقة والتناحر بين فئات المجتمع، والقيم الهدامة التي تتعارض مع ثوابتنا القيمية النبيلة.

وما من شك في أن التنظيمات السياسية التي ظهرت في مرحلة الاستقلال وما بعدها، والتي عجزت عن إظهار الدولة القومية إلى حيز الوجود، قد زادت من تراكم المصاعب في وجه قيام هذه الدولة، أو بمعنى آخر في وجه قيام المجتمع الصناعي العربي الحديث، فسادت واستشرت قيم الفساد في شتى القطاعات الاقتصادية الاجتماعية، وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي ترعاه الدولة، مما أدى في ظل سيطرة العولة الغربية إلى ارتفاع أصوات غير بريئة، عربية وعالمية منادية بخصخصته.

ولكل ما سبق يمكن أن نصف المجتمعات القطرية بأنها مجتمعات تقليدية، أدخلت عليها بعض التحديثات. وفي مثل هذه المجتمعات التقليدية، تسود أفكار وقيم تتصف بالركود، فالناس يتبعون العادات وأسااليب الحياة نفسها التي ورثوها عن أسلافهم، مع التسليم بوجود تغييرات غير جوهرية فيها. كما أن الشعب بعيد عن صنع التاريخ، فالحكام، لا الشعب، هم من

يصنع التاريخ، وصنع التاريخ هنا هو من نوع غزو جوار، أو توسيع رقعة حكم، أو حتّى الانقلاب على حاكم والاستيلاء على الحكم. ولذا فتاريخ مجتمع تقليدي من هذا النوع هو تاريخ حكام مستبدين لا تاريخ شعوب وقيمها.

إن الدخول في خطوات وإجراءات تمتّ بصلّة إلى جوهر المجتمع الصناعي يعني الشروع في تكوين قيم هذا المجتمع، في الوقت نفسه الذي تظل فيه قيم المجتمع التقليدي ماثلة وعاملة، على مستوى ما ضيقاً كان أو واسعاً. والناجئ أننا أمام مجتمع لا هو بالمجتمع الصناعي بالكامل ولا هو بالمجتمع التقليدي بالكامل. إنّه مجتمع انتقالي. مجتمع انتقل فيه أبناء الريف والبادية إلى المراكز الصناعية والمدن الكبرى غير الصادرة من حيث الأساس عن تحول صناعي واسع النطاق. وجلب هؤلاء الناس معهم العلاقات الاجتماعية الخاصة بالريف والبادية، مع تهذيب بعضها بسبب البيئة الجديدة التي انتقلوا إليها. وقد أدى انتشار التعليم إلى تغيير في تركيبة المجتمع العربي؛ إذ تحول أبناء الأميين عبر جيلين من الزمن إلى متعلمين احتلوا مناصب حساسة في القطاعات المدنية والعسكرية. كما أدت الرعاية الصحية الأكثر تطوراً وشمولاً إلى انفجار سكاني، ولا سيما لدى أبناء الوافدين إلى المدن، الأمر الذي شكّل رافداً بشرياً يغذي هذه الفئات التي تعيش على هامش القطاع الصناعي القليل التطور والانتشار. وكون هذه الفئات من الشعب تعيش على هامش النشاط الصناعي، فمن المفروض أن يكون دورها في المجتمع ودور قيمها هامشين. لكن الأمر ليس كذلك؛ فصغر حجم القطاع الصناعي، وعدم ترسخ قيمه وآلياته، وتفوقه الساحق في الدول الصناعية المتقدمة أظهر عجزه عن التجذر في الحياة الاقتصادية، أولاً، ومن ثمّ عجزه عن قيادة بقية القطاعات الاقتصادية في مدارج التقدم، لا بل إن صفاته المتدنية تلك قد أدت إلى ترسخ قيم المجتمع الانتقالي من عشائرية وطائفية ومذهبية. وقد أدت أزمته تلك إلى ظهور أنظمة سياسية جديدة (ضمن تحركات اجتماعية عنيفة وانقلابات عسكرية، زاد من وهجها الشعبي تقصير الأنظمة العربية القطرية التي أعقبت الاستقلال عن التصدي لمشكلة اغتصاب فلسطين من قبل الصهاينة المدعومين من الإمبريالية العالمية، ومن قوى يسارية عالمية) على رأسها سلطة عسكرية تنتمي اجتماعياً، في جلّها، إلى الريف والبادية.

وهكذا حصل ما شخصه د. خير الدين حسيب «بتبدل في نسق القيم وتحوله في كثير من البلدان العربية من نسق قيم مديني إلى نسق قيم ريفي... في المشرق العربي كانت للنخب الملتزمة في مرحلة الاستقلال قيمها المدينية، ولكن نتيجة التغيرات التي حدثت - مثل الانقلابات العسكرية وغير العسكرية، والقيم الريفية للمؤسسة العسكرية عموماً بعد الحرب العالمية الثانية، والهجرة من الريف إلى المدن - برزت عملية تريف نسق القيم في كثير من المدن وتحول نسق القيم إلى نسق ريفي أو خليط من هذا وذاك»<sup>(٣)</sup>.

(٣) خير الدين حسيب، «دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي»، المستقبل العربي، السنة ٣٠،

### ٣ - الإرادة: ذلك الترياق السحري لأي نجاح

في عالم الطبيعة الصرف التي لا وجود للبشر فيها، تجري التغيرات في أشكال المادة، وفي العلاقة بين العضويات غير العاقلة وفقاً لقوانين الطبيعة الصارمة التي تعمل في ظلّ شروط فيزيائية محددة. وبمجرد أن تتبدل الشروط تتبدل القوانين التي تعمل على التغيير الفيزيائي، ويوضع التغيير مباشرة موضع التنفيذ. ولكي تعمل هذه القوانين الطبيعية يتوجب على الشروط الفيزيائية السائدة أن تبلغ قيمة مادية حرجة، أو عتبات حرجة.

وفي عالم البشر يخضع التغيير للآليات نفسها التي تنظم حدوث التغيير في عالم الطبيعة غير العاقلة ولكن مع توفر عامل غير موجود في الطبيعة غير العاقلة هو الإرادة البشرية. وتعمل الإرادة البشرية السائدة في مجتمع بشري ما على تسريع عمل القوانين الاجتماعية أو على عرقلتها. وقد لا تكون الإرادة السائدة هي إرادة الأغلبية، إرادة معتنقي القيم النبيلة، بل هي إرادة معتنقي القيم السلبية غير النبيلة، ومن ثمّ فإنّ التفاعل الاجتماعي الذي هو تفاعل قيم وإرادات، قد يرتدي طابع الصراع والصدام في العتبات الحرجة المؤدية إلى ظهور نظم اجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية جديدة. وفي هذا الإطار يُشخّص وضع المثقفين العرب ويفسر دورهم في الإصلاح الديمقراطي للمجتمع. ومن ثمّ فعلى القائمين على مشاريع الدفع باتجاه التغيير الاجتماعي نحو الأفضل إدراك دور الإرادة والإرادة المضادة في خلق الظروف المؤاتية لوضع مشاريعهم موضع التنفيذ.

وخلق الإرادة البناء مرتبط بالإيمان بضرورة وأهمية ما نريد فعله وفائدته الموهنة بدورها بتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية تحليلاً دقيقاً، بما في ذلك القيم المتوفرة، سائدة أكانت أم غير سائدة، تحليلاً يخلص إلى استشراف توجهات التطور المستقبلي المحتملة، واستشراف القيم المحتملة المرافقة. وأما تبني هذا الاحتمال التطوري أو ذاك فهو منوط بإرادات مختلف فئات المجتمع التي تسترشد بوحى مصالحها الجمعية. وباختصار، لا قيمة عملية للقيم النبيلة، بما في ذلك قيمة التوحيد، إن لم تدعمها إرادات قوية مصممة.

### ثالثاً: في الديمقراطية والقيم والعودة الغربية

تذهب بعض الآراء الفكرية إلى أن الديمقراطية قيمة بحدّ ذاتها<sup>(٤)</sup>. وقد سبق لي أن بينت أن للقيم أساساً أخلاقياً، فهي عبارة عن مفاهيم وآليات نتجت، وتنتج من تعقد وتطور التنظيم الاجتماعي للمجموعات السكانية، غايتها الضبط والتنظيم الأخلاقي لتصرفات الأفراد والجماعات تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، عبر مقابلة القيمة النبيلة بنقيضها: القيمة غير النبيلة أو الهابطة. ومن جهتي فإنني أرى أن الديمقراطية ليست بقيمة، بل هي وسيلة عملية،

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٧، ومحمد عابد الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن

العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/مارس ١٩٩٢).

تتمثل في مجموعة من المبادئ والمؤسسات التي تهتدي بهذه المبادئ، يتم من خلالها وضع القيم الاجتماعية النبيلة أخلاقياً، ومنها قيمة السعادة الفردية والجمعية، موضع التنفيذ عبر نظام سياسي يحمل اسمها.

ولا تورد دائرة المعارف البريطانية<sup>(٥)</sup> في المعاني المختلفة لكلمة ديمقراطية (Democracy) ما يدل على أنَّها قيمة (Value) فهي:

[ 1 a: الحكم من قبل الشعب، خاصة حكم الأكثرية.

b: هي حكم مقاليد سلطته العليا بيد الشعب، ويحكم فيه الشعب حكماً مباشراً أو غير مباشر عبر التمثيل.

2: وحدة سياسية (مثل أمة ما) ذات حكم ديمقراطي.

3: الاعتقاد بفكرة أن الناس سواسية، أو هي ممارسة هذه الفكرة.]

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاعتقاد بفكرة أو حتى بقيمة ما شيء والقيمة ذاتها شيء آخر. وبالنسبة إليّ أتفق مع تعريف الديمقراطية الدستورية الذي أورده د. خير الدين حسيب، وهو أنها «شكل من الحكومة، ديمقراطية تمثيلية عادة، تمارس فيه حقوق الأغلبية من خلال إطار من المحددات الدستورية التي تهدف إلى ضمان تمتع جميع المواطنين بحقوق معينة فردية أو جماعية، مثل حرية التعبير والدين»<sup>(٦)</sup>. وأضيف إليه بأن هذا الشكل من الحكم يهدف إلى تنظيم علاقة أفضل وأمثل بين الأفراد بعضهم ببعض (الوسط الاجتماعي) من جهة، وبين الأفراد والمجتمع بوسطهم الطبيعي المحيط بهم.

وكما سبق أن أسلفت، فإن للعامل الديني شأنًا كبيراً في نشأة القيم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. ويعود ذلك إلى الانتشار الشامل للدين الإسلامي، بالدرجة الأولى، والدين المسيحي، بالدرجة الثانية. وقيم هذين الدينين نبيلة تدعو إلى التسامح والعدالة واحترام الذات البشرية واعتبار العبث بها أمراً محرّماً. ولما كانت الديمقراطية وسيلة حكم تتوخى العدالة والتسامح وإسعاد الإنسان واحترام الذات البشرية فإنها تركز على قيم تتقاطع مع القيم الدينية النبيلة، مما ييسر أمر التلاقي بين فئات الكتلة التاريخية طليعة المشروع العربي الوحدوي النهضوي الفكرية الواعية. وهذه القيم المشتركة تتعلق، بجلها، بالعلاقات بين الأفراد (الوسط الاجتماعي) وبين الأفراد والوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه. ومن هذه القيم، على سبيل المثال لا الحصر: الخير، الشر، الفردية التي تسلم بوجود فرد آخر مساو بالحقوق والواجبات، قيمة العمل، التعاون الخير، احترام وتقديس الذات البشرية، المسؤولية، الحرية، المسؤولة، العدل، احترام الآخرين، المواطنة، المساواة أمام القانون، الأمان والطمأنينة، الصدق،

(٥) «Democracy» in: *Encyclopedia Britannica 2007: Ultimate Reference Suite, Britannica Student Library* (Chicago, IL: Encyclopaedia Britannica, 2007).

(٦) حسيب، «دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي»، ص ٦.

الاستقامة، مسؤولية الفرد تجاه المجتمع، مسؤولية الفرد والمجتمع تجاه الوسط الذي يعيشان فيه، مسؤولية المجتمع تجاه الفرد، مسؤولية المجتمع تجاه المجتمعات الأخرى، الحق والفضيلة والمصلحة العامة، الشر والباطل والرزيلة، حقوق الإنسان، التقوى، السعادة، الإيثار، والحلم والعفو والرحمة والعدل والعفاف... الخ.

لقد سبق أن بينت في غير مناسبة<sup>(٧)</sup> أن «إسعاد الفرد - والسعادة قيمة نبيلة - هو إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية... ولقد ثبت، عبر مرور الزمن، أن أنظمة حكم الشعب (الديمقراطية) هي أكثر الأنظمة تحقيقاً لرفاه وسعادة المواطنين، وتحريراً لطاقتهم الخلاقة. وتتميز بأنها توفر لمواطنيها ميزات أكثر من أية ميزات يمكن أن توفرها أنظمة الحكم الأخرى لأنها:

- تمنع الحكم الفردي الاستبدادي (الأوتوقراطية)، وتضمن لمواطنيها التصرف الحر المسؤول.
- تمنح ازدهاراً أكبر لمواطنيها.
- ترعى التطور الإنساني عبر مراقبة مؤشرات الصحة والتربية والدخل الفردي... الخ.
- تصون حقوق المواطنين من الانتهاك.
- ترعى مصالح الفئات عبر مؤسسات الحكم الشعبية.
- توفر لمواطنيها هوامش حرية أكبر بكثير من تلك التي يوفرها أي نظام آخر.
- تدفع المواطنين إلى الخضوع طوعاً للقوانين التي صاغوها بأنفسهم.
- تتيح لمواطنيها تحمل المسؤولية الأخلاقية عن اختياراتهم وتصرفاتهم السياسية.
- توفر لمواطنيها المساواة السياسية.
- تقدّم الوسيلة المثلى لحلّ الخلافات مع أنظمة حكم الشعب الأخرى بعيداً عن شنّ الحروب المدمرة.
- توفر الظروف المناسبة لتفجير طاقات الأفراد الفكرية والفنية».

## رابعاً: في أزمة الثقافة العربية والمثقفين

وكما يعاني مجتمعنا العربي أزمة قيم مستفحلة تأثرت بها سلباً كلّ نواحي حياته، فإن ثقافته ومثقفيه في مأزق كبير يرد إلى جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية منها:

---

(٧) أحمد عوض الرحمون، «مشروع كيان عربي وحدوي نهضوي حضاري، ذو أبعاد إنسانية»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٧ (آذار/مارس ٢٠٠٧)، ص ٤٩ - ٥٠.

- الانتشار الواسع لمظاهر الحضارة الغربية، بما في ذلك قيمها الأخلاقية الاستهلاكية التي تجعل من المثقف يلهث وراء لقمة عيشه وتبعده عن القيام بتنفيذ مهمته الثقافية أفضل تنفيذ. وتمهد التقنية الغربية المتقدمة لهذا الانتشار الواسع عبر إدخال هذه المظاهر إلى كل بيت تقريباً من هذا العالم.

- وجود إرادة عربية، بدوافع عقائدية واستغلالية، لإبقاء الأمة العربية مفتتة وفاقدة القدرة على تحديد الاتجاهات.

- عدم تبني رؤية نهضوية واضحة المعالم ممكنة التطبيق.

- انعدام إرادة النهوض العربي لدى الأنظمة السياسية الحاكمة وتسويق وتقديس النرجسية القطرية، وتكريسها في نفس المواطن، ومحاربة جُل هذه الأنظمة لأي توجه عربي جماهيري وحدوي.

- الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي يتعرض لها المواطن العربي، بما في ذلك المثقفون، في معظم أقطار الأمة العربية بسبب التبعية للسوق العالمية.

وقد قسمت الأزمة المستفحلة بالأمة العربية مواطنيها بما في ذلك مثقفيها، إلى من ركب السهل وقرر المسير في ركب الحضارة الغربية والأخذ بقيمها، وتنكر بشكل أو بآخر لقيم أمته النبيلة؛ وقسم آخر هاله ذلك التردّي وذلك الارتواء في أحضان الأجنبي لكنه لم يستطع أن يفهم ويستوعب الأسباب، وعجز عن تقديم حل، فلجأ إلى المتشدد من تراثه الماضي ليضعه في مواجهة الحداثة المعاصرة؛ وقسم ثالث يحاول أن يستفيق من هول حالة التردّي ويحاول أن يضع خطة نهوض تأخذ بأسباب الحداثة وبنبل القيم المتوارثة. ولا أراني على اتفاق مع ما ذهب إليه بعض من المفكرين العرب في أن عدم فاعلية دور المثقف العربي في عملية النهوض العربي تعود إلى ثانوية دورهم<sup>(٨)</sup> في الوضع الراهن. والتعريف الذي تبنيته للثقافة والمثقفين، والذي يتفق بخصوص الثقافة الملتزمة مع رؤية د. خير الدين حسيب للمثقف الملتزم بأنه المثقف «الذي يملك قدراً من العلم والمعرفة، ويعنى بشؤون مجتمعه، ويعمل من أجل التغيير نحو الأفضل»<sup>(٩)</sup>، يري أن المثقفين ليسوا فئة مرتبطة بنشاط محدد، يبدو فكراً للوهلة الأولى، بل هم موجودون في مجمل الأنشطة الناتجة من علاقة الأفراد والجماعات بعضهم ببعض من جهة، ومن علاقتهم مع وسطهم الطبيعي الذي يعيشون فيه من جهة أخرى، ومن ثمّ فهم ليسوا بهامشيين وليسوا بنوي دور ثانوي، بالإجمال، في الوضع الراهن. وما داموا على هذا القدر من الانتشار في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية... الخ. فإن أزمته مشتقة من الأزمة العامة التي تعانيها كل طبقات المجتمع العربي وفئاته

(٨) انظر: غسان سلامة ونادر فرجاني في: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة»، شارك في الندوة سليم الحص، وغسان سلامة، وقسطنطين زريق، ونادر فرجاني، وخير الدين حسيب؛ أدار الندوة خير الدين حسيب، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ١١٧.

(٩) حسيب، «دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي»، ص ٩.

الاجتماعية في ظلّ الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس عليها للحيلولة دون نهوضها من كبوتها الاجتماعية والاقتصادية. وكما لا يجوز لنا أن نعتبر أن دور المثقفين في مجتمعنا العربي، وفي أي مجتمع إنساني آخر، ثانوياً، فلا يجوز لنا أن نعفيهم من مسؤولياتهم تجاه نهضة أمتهم، خاصة أولئك العاملين منهم في المجال الفكري. ومن المؤكّد أنّ «على المثقف العربي أن يسمو فوق المشاكل التي يعيشها، وهذا يتطلب الكثير من الإقدام والتضحية، وحتى المكابرة، لكي يتحرر فكرياً من المشاكل اليومية التي يعيشها ويعرف القضية ويعيد صياغتها ويبشر بها ويدعو إليها في إطار التوعية»<sup>(١٠)</sup>.

ومما لا شكّ فيه أن العلاقة بين مجتمعات دولنا العربية القطرية والنظام العالمي الذي تسيطر عليه وتوجهه الحضارة الغربية هي علاقة تنم عن أزمة اندماج قيمي بين هذه المجتمعات وهذا النظام العالمي. وتعود جذور هذه الأزمة إلى انعدام وجود الإرادة العربية الجمعية لأن تكون أمتنا العربية مجتمعة، لا الأقطار العربية متفرقة، في عداد صناعات الحضارة العالمية ذات النزعة الإنسانية البعيدة عن استغلال طرف لطرف أو أطراف أخرى. ويعزى انعدام وجود مثل هذه الإرادة إلى اختلال سلم القيم المعمول به في هذه الأنظمة القطرية. إن من يملك القدرة الصناعية المتطورة تكون لديه الإرادة والقدرة على أن يكون طرفاً مشاركاً عن جدارة في صنع القيم الحضارية الإنسانية. وكأي صراع بين ما هو خير وما هو شرير يمكن أن يكون للقوى الخيرة القدر المعلن في صنع عولة حضارية إنسانية التوجه والمحتوى، بعيدة عن أي استغلال، على عكس واقع العولة الغربية الراهنة المرتكزة على الاستغلال. وبالرغم من الأزمة الحضارية التي يعيش فيها العالمان العربي والإسلامي، فإن منظري العولة الغربية يدركون عجز عولتهم عن اقتحام عالمي القيم العربية والإسلامية النبيلة بالقدر الذي يريدونه.

إن العولة بالنسبة إلى معظم المفكرين الغربيين وإلى مؤسسات الفكر العربية الليبرالية مثل مركز ابن خلدون القاهري<sup>(١١)</sup> هي «انتشار الأفكار والعادات والمؤسسات والمواقف الناشئة في جزء واحد من العالم في كلّ العالم». ويصدر كلّ ذلك الآن عن الحضارة الغربية، ولذا فالعولة الغربية بمظاهرها السلبية التي تتنكر لقيمنا النبيلة معادلة للتغريب. وفي حال عجز هذه العولة الغربية عن إملأ نفسها بالكامل على المجتمعات غير الغربية فإنها تسعى إلى تطعيم أساليب المجتمع التقليدية بالأفكار الجديدة والأفكار الأجنبية (يعبرون هم عن ذلك بالتحديث الذي هو مجموعة من السلوكيات والمعتقدات التي تتحدى المجتمع التقليدي) للحصول على مجتمع هجين جديد. والمجتمع هو الفيصل في ما يأخذ من أفكار بناءة وفي ما

(١٠) انظر سليم الحص في: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة»، ص ١١٦.

(١١) انظر: Barry Rubin, «Globalization and the Middle East: Part One,» *Yale Global Online* (Yale Center for the Study of Globalization), 16 January 2003.

باري روبن هو أستاذ صهيوني في مركز Interdisciplinary Center في هيرزليا في فلسطين المحتلة. كان زميل: Council on Foreign Relations, National Endowment for the Humanities International Affairs.

يرفض من أفكار مدمرة لقيمه. ويتجلى عجز العولمة الغربية، بالنسبة إليهم، عن اقتحام العالمين العربي والإسلامي في محدودية انتشار اللغة الإنكليزية، لغة العولمة الغربية، والمسيحية، ديانة العولمة الغربية، في هذين العالمين. ويرجعون ذلك العجز إلى تلاحم هذين العالمين وامتلاكهما برنامجاً حضارياً، وإلى متانة الجدار الذي تشكله اللغة العربية أمام انتشار اللغة الإنكليزية، وإلى استفادة من يصفونهم بمعادي العولمة من التكنولوجيا الغربية الحديثة في مجال الإعلام للحيلولة دون انتشار العولمة الغربية. كما يرجعون عجزها هذا، أيضاً، إلى قلة حجم وضعف الليبراليين والنخبة المؤيدة للعولمة الغربية، إذ لا يتجاوز هذا الحجم ١ في المئة من الجمهور العربي والإسلامي.



إن منطق الديمقراطية الحقّ والعولمة الإنسانية المحتوى يستبعد سياسات الحروب والاحتلال كتلك التي احتل بها دعاة الديمقراطية والعولمة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة العراق وشنوا بالتنسيق مع الكيان الصهيوني حربهم الظالمة والفاشلة على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ لأنه من المفروض أن تساعد العولمة على استبعاد حروب كهذه واحتلال كهذا. «ولكن مشكلة العولمة أنّها عولمة لا تعمل دائماً على النحو الذي يروج لها. والطريقة التي تعمل بها تؤدي إلى جعل الصراعات أكثر سوءاً بدلاً من المساعدة على تسويتها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بصراعات دينية، وصراعات على الهوية، والأرض»، كما هو الحال بين العرب والكيان الصهيوني مغتصب فلسطين وجزء من لبنان والجولان السوري. «ولا يمكن تحقيق الوعد بالحياة الكريمة التي تعد بها العولمة من دون التعهد الدولي بتحقيق تقدّم سياسي واجتماعي وثقافي يجعل مثل هذا التقدّم ممكناً»<sup>(١٢)</sup>.

إذا كان ذلك هو بعض من تقييم منظري العولمة الغربية فلا بدّ لنا من أن من نعيّر مزيداً من الاهتمام للغتنا العربية ولقيمتنا النبيلة ولمشاريع نهضتنا القومية العربية الوجودية الكفيلة بوضعنا في صف صناع الحضارة الإنسانية رفيعي الطراز، وتحقيق تقدّمنا السياسي والاجتماعي والثقافي، وأن نسعى باتجاه تحقيق عولمة تنصب على إسعاد الإنسان، أيّاً كان ذلك الإنسان، لا على استغلاله على نحو ما تفعله، إلى حدّ كبير، العولمة الغربية □

Mark LeVine, «Why Globalization Isn't Working», *Boston Globe*, 17/8/2006.

(١٢)

ومارك لوفين هو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة كاليفورنيا، إيرفين، في الولايات المتحدة

*Why They Don't Hate Us: Lifting the Veil on the Axis of Evil.*

الأمريكية، ومؤلف كتاب: